

«نود أن نؤكد أن المطالبة بهذه الإصلاحات لا ترمي إلى المساس بمركز حاكم البلاد كما أنها لا تتعارض مع مصالح الدولة البريطانية والعلاقات الودية معها».

رسالة الهيئة التنفيذية العليا

إلى الشيخ سلمان بن حمد

١٩٥٤

من الفتنة إلى الوحدة...

1954

بعد صدور إعلان حكومة البحرين في ١٥ يوليو ١٩٥٤ هدأت النفوس، وأصبح متاحا أمام البحرين أن تلتقط أنفاسها في أعقاب عام من القلق والتوتر والأحداث الطائفية. وقد كان مرور ذكرى عاشوراء من دون حدوث أي مشكلات إشارة طيبة إلى بدء مرحلة تطوى فيها صفحة الفتنة الطائفية. إلا أن تطورات جديدة جرت في سبتمبر قلبت الوضع رأسا على عقب، إذ قرر أصحاب سيارات الأجرة القيام بإضراب عام في ٩/٢٥ احتجاجا على استحداث نظام التأمين الإجباري، واشتكى أصحاب سيارات الأجرة من ارتفاع رسوم التأمين، وهو الموضوع الذي كان محل تفاوض منذ بداية عام ١٩٥٤. وبرغم أن إضراب أصحاب سيارات الأجرة ليس موضوعا سياسيا فإن الوضع العام في البلاد يبدو أنه رفع وتيرة الاحتجاج، على أثر حالة عدم الاستقرار التي مرت بها البلاد. وكان الناشطون السياسيون يدعمون الإضراب الذي انتهى باتباع حلول فنية، ساهمت في تخفيض رسوم التأمين. وقد لعب عبدالرحمن الباكر دورا مهما في هذه المرحلة إذ تصادفت عودته إلى البحرين مع إضراب أصحاب سيارات الأجرة.. ويقول الباكر «وجدت الفرصة مناسبة يجب ألا تفوتني.. فاتصلت بزعماء المضربين، وعرضت عليهم فكرة صندوق التأمين» وفي ١٠/٢ انتهى الإضراب، وتم تعيين الباكر مديرا لصندوق التأمين.

إلا أنه بعد أيام قليلة أمر الشيخ سلمان بسحب جنسية عبدالرحمن الباكر، وفي حين يذكر الباكر أن سبب القرار هو قيادته لفكرة

الصندوق التي أزجعت بلجريف، فإن بلجريف سجل في مذكراته إعجابه بالفكرة، وأنه هو الذي اقنع الشيخ سلمان بالقبول بها. على أي حال فقد تفاعل قرار سحب جنسية الباكر شعبيا بسرعة فما إن حل يوم ١٨ أكتوبر حتى أعلن عن قيام «الهيئة التنفيذية العليا»، وهي هيئة مشتركة سنوية شيعية ذات أهداف سياسية، استطاعت في الفترة اللاحقة وحتى نهاية عام ١٩٥٦ قيادة الرأي العام البحريني في مواجهة مع الشيخ سلمان، تحولت في مراحلها الأخيرة إلى مواجهة مع الإنجليز، استخدمت خلالها كل مفردات العمل السياسي من مطالب وتفاوض ووساطات وحلول وسط وتشدد وتنازلات وأعمال شغب واحتجاجات وإضرابات، لتنتهي بإلقاء القبض على بعض أعضاء الهيئة ومحاكمتهم وحبس بعضهم ونفي بعضهم الآخر.

ولقد وضح خلال أحداث هذه الفترة التباعد التام بين الشيخ سلمان والإنجليز، كما كان الوضع إبان فتنة محرم، واستمرت شكوك الشيخ سلمان في الإنجليز فاختلف منهج كل منهما في التعامل مع الأحداث، ولم يكن موقف الإنجليز من الشيخ سلمان - كما سنرى لاحقا - وديا، بل إنهم مارسوا عليه ضغطا شديدا مدروسا ومبرمجا وكانت علاقتهم مع بعض أعضاء الهيئة تثير الشك والريبة، حتى ساد الاعتقاد لدى الشيخ سلمان وعامة الناس أن بريطانيا تدعم وتؤيد الهيئة، مما أتاح لها قوة إضافية وأعاد إلى الأذهان قصة الصراع القديم بين الإنجليز والشيخ عيسى بن علي.

هذا وقد نجحت الهيئة في صياغة مجموعة من المطالب السياسية كان أبرزها مطلب تأسيس مجلس تشريعي منتخب، ولفت نظرنا أن نشاط الهيئة لم يكن موجها ضد الإنجليز في أغلب مراحل الصراع بل تشير مراسلات الهيئة مع وزير الخارجية البريطاني إلى درجة

عالية من الاستعداد للتعاون والتنسيق. وقد أدرك الإنجليز هذا الأمر سريعا لذلك نراهم يلعبون أدوارا مختلفة، تنوعت بين الاحتضان والتشجيع ثم التحريض والقمع، ولم تنته الأحداث إلا في نوفمبر عام ١٩٥٦.

ولنبداً بسرد التفاصيل..

على أثر صدور قرار سحب جنسية عبد الرحمن الباكر، وفشل الوساطات في إلغاء القرار، أجرى الباكر اتصالاته مع زملائه الذين تملكتهم الدهشة واستبد بهم الحماس، فتنادوا لعقد اجتماع شعبي عام يهدف إلى إظهار التضامن مع الباكر.

وجرت الاتصالات التنسيقية بينهم وانتشر خبر الاجتماع الذي تقرر عقده في ١١/١٠/١٩٥٤ في مسجد خميس بالمنامة، وقد قام الباكر قبل الاجتماع بيوم واحد بنشر مقال في مجلة القافلة، وصفه بأنه «أحدث دويا هائلا في الداخل والخارج»، وعقد الاجتماع وحضره حشد كبير من المواطنين سنة وشيعة، وألقيت فيه الخطابات الحماسية واتخذت خلاله مجموعة من القرارات، من أهمها تكوين «جبهة موحدة» وإصدار بيان باستنكار سحب جنسية الباكر، والدعوة إلى عقد اجتماع آخر بعد أسبوع في قرية سنابس و«تعبئة الرأي العام وتهيئته».

وبعد هذا الاجتماع توالى الاتصالات بين الأطراف الناشطة سياسيا تحضيراً لاجتماع سنابس، ويبدو أن عدم اعتراض الحكومة على الاجتماع الأول مهد الطريق أمام حشد الجماهير لحضور الاجتماع الثاني، إلا أن القلق بدأ ينتاب الشيخ سلمان من تنامي الشعور المعادي للحكومة، وكان متخوفاً من حدوث إضراب جديد بعد إضراب الشيعة الذي تم في يوليو، كما كان متوجسا من وقوع اضطرابات، واهتم بمناقشة وضع عبدالرحمن الباكر الذي بدأ يصبح

مصدر إزعاج، فاستدعاه في ١٨ أكتوبر - أي في نفس اليوم المقرر لاجتماع سنابس - وعرض عليه إعادة جنسيته شريطة ابتعاده عن العمل السياسي، إلا أن هذا العرض لم ينجح في نزع الفتيل. وعقد اجتماع سنابس الذي صادف ذكرى الأربعين للحسين وحضره جمع غفير يزيد على ثلاثة آلاف شخص - كما تقدره الوثائق البريطانية وألقيت فيه أيضا خطابات حماسية تناوب على إلقائها شخصيات سنية وشيعية، وقد اتخذت في هذا الاجتماع مجموعة من القرارات من أهمها اختيار «هيئة تنفيذية عليا» مكونة من ١٢٠ شخصا، ينبثق منها لجنة تنفيذية تتكون من ثمانية أشخاص واختيار أمين عام للهيئة وتقرر أيضا تقديم مطالب للحاكم على أن تترك صياغة المطالب إلى اللجنة التنفيذية، مع ضرورة تضمينها مطلب تأسيس مجلس تشريعي، ووضع قانون جنائي ومدني، والسماح بإنشاء نقابة للعمال، وتأسيس محكمة عليا، وجمع التبرعات. كما تقرر جمع توابع المواطنين بهدف إثبات صفة الهيئة التنفيذية في تمثيل الشعب. وبعد الاجتماع تم اختيار أعضاء الهيئة كما تم اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية الذين كان من بينهم ابراهيم فخرو الذي لم يكن موجودا في البحرين، وتكفل الباكر بالحصول على موافقته لاحقا!! وقد اختارت اللجنة عبدالرحمن الباكر أمينا عاما للهيئة التنفيذية العليا.. وصدر البيان الأول.. وأعلن عن إنشاء الهيئة. وقد كان ستة من أعضاء اللجنة التنفيذية الثمانية ممن كانوا طرفا في الاجتماع الذي عقد في ٧/٥/١٩٥٤.

ويصف الباكر هذه المرحلة بقوله «... ولم تكن هناك قاعدة أساسية تنظيمية لهذا التشكيل السريع الذي جاء وليد الحوادث، وأصبح أشبه ما يكون بحزب سياسي، بينما هو خال من كل تنظيم، فليس هناك منهاج

مدروس ولا مخطط يوضع موضع التنفيذ حال قيام الحزب...». وعن الجهة التي كانت تخطط عمل الهيئة بعد تأسيسها، يقرر الباكر أنه بعد أن وجد نفسه الشخص الوحيد الذي سيتحمل أعباء مسؤوليات جسيمة «اتصلت بالإخوان الذين كنت أتعاون معهم في شتى ميادين النشاطات، وكونت منهم لجنة استشارية، وهم من ذوي الخبرة والمعرفة، وبدأنا نرسم المخططات التي يجب أن تسيّر عليها الهيئة، وبعد أن تم لي تشكيل اللجنة الاستشارية بدأنا بصياغة المذكرة إلى حاكم البحرين».

هذا وبرغم أن كتاب الباكر يحفل بأسماء الأشخاص الذين تعامل معهم، فإنه - لأسباب لا ندرکها - أغفل ذكر أسماء اللجنة الاستشارية ولم يبين ما إذا كانوا أعضاء في الهيئة أساساً أم لا.

على أي حال فقد تمت صياغة مذكرة بالمطالب إلى الشيخ سلمان وتم تسليمها في ۲۸ / ۱۰ / ۱۹۵۴، تضمنت أربعة مطالب رئيسية فيما يلي نصها:

«لقد مضى أكثر من ربع قرن منذ وضعت أسس الإدارة الحكومية لهذه البلاد. وإذا كانت هذه الأسس قد لبّت حاجات البلاد في ذلك الطور البدائي الذي كانت فيه، فإنها لم تعد بحال من الأحوال ملائمة لمتطلبات الحياة الحاضرة، لقد تطورت البلاد منذ ذلك الحين تطوراً كبيراً، وخطت خطوات واسعة لا سيما في الحقلين الفكري والاجتماعي. بينما جمدت الإدارة الحكومية على أوضاعها الأولى دون أن تحاول مسايرة هذا التطور الطبيعي، فكان من نتائج هذا الجمود الإداري أن انفرجت هوة واسعة بين الشعب والحكومة، نشأ عنها هذا القلق والتذمر اللذان يسودان البلاد اليوم.

ياصاحب العظمة:

إن اضطراب الأحوال في البلاد ليس لمصلحة الحاكم ولا المحكوم بأي حال من الأحوال. ولكي تسير الأمور في مجاريها الطبيعية لا بد من تحقيق إصلاحات عامة جذرية في الجهاز الحكومي، وذلك بإشراك الشعب في إدارة شؤونه، ولقد أظهر الشعب في مناسبات عديدة في صحافته واجتماعاته الشعبية على لسان ممثليه رغبته في تحقيق الإصلاحات التي يتوقف عليها اطمئنانه وتقدمه.

وللقضاء على عوامل القلق والتذمر المشار إليهما فقد انتدبنا ياصاحب العظمة لتتقدم إلى عظمتكم باسم الشعب بالمطالب الآتية، آملين أن تعملوا على تحقيقها وبذلك تسجلون صفحة ناصعة في تاريخ هذه البلاد.

١- تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلا صحيحا عن طريق الانتخابات الحرة.

٢- وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون، يتماشى مع حاجاتها وتقاليدها المرعية على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره، وكذلك إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في الحقوق ويكونون قد مارسوا القضاء في ظل القوانين المعترف بها.

٣- السماح بتأليف نقابة للعمال ونقابات لأصحاب المهن الحرة تعرض قوانينها ولوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها.

٤- تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها الفصل في الخلافات التي تطرأ بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وأي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب.

ياصاحب العظمة:

نود أن نؤكد أن المطالبة بهذه الإصلاحات لا ترمي إلى المساس
بمركز حاكم البلاد، كما أنها لا تتعارض مع مصالح الدولة البريطانية
والعلاقات الودية معها. وإنما هي خطوة ضرورية لإرساء قواعد العدل
والإنصاف طبقاً للنظم الديمقراطية التي تستظل بظلها شعوب العالم
الحر التي ننتمي إليها.

ياصاحب العظمة:

إن ما نعهد في عظمتكم من حب للإصلاح ورغبة في الرقي
بالبلاد والخير لشعبها يجعل أملنا وطيداً في استجابتكم لهذه المطالب
وتحقيق المطالب السابقة التي تقدم بها الشعب لعظمتكم، بواسطة ممثله
ووضعها موضع التنفيذ.

وفي انتظار جوابكم الكريم نرفع إلى مقام عظمتكم السامي فائق
التحية والإجلال.

المخلصون

إبراهيم بن أحمد بن موسى، السيد علي بن السيد إبراهيم، الحاج
عبدالله أبو ذيب، محسن التاجر، عبدالرحمن الباكر، إبراهيم حسن
فخرو، عبدالعزيز شمالان، عبدعلي عليوات».

اتخذ الشيخ سلمان موقفاً واضحاً برفض التجاوب مع مطالب
الهيئة، وبرفض الإعلان عن أي إصلاحات جديدة، معتبراً مثل ذلك
تشجيعاً للهيئة. فقد كانت لدى الشيخ سلمان شكوكاً في تعاطف
الإنجليز مع مطالب الهيئة، وقد سعى عدد من أعضاء الهيئة لمقابلته إلا
أنه رفض. أما موقف العائلة الحاكمة من الهيئة ومطالبها فكان هناك
من يتبنى فكرة نفي أعضاء اللجنة الثمانية. وفي ٢٨/١٠/١٩٥٤ عقد

عدد من الشيوخ اجتماعا تقرر فيه عدم معارضة استجابة الشيخ سلمان لمطالب الهيئة عدا مطلبي المجلس التشريعي وإصلاح المحاكم.

وقبل الاستطراد في سرد الوقائع يجدر بنا أن نتوقف عند مضمون الرسالة التي كتبها المقيم السياسي إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني في ٢٦ / ١٠، أي قبل تسلم الشيخ سلمان مطالب الهيئة حيث حددت هذه الرسالة ركائز السياسة البريطانية تجاه الأحداث القادمة، وكيفية التعامل مع الشيخ سلمان والهيئة، وهي رسالة مهمة جدا تكشف كيف حاول الإنجليز استغلال وتوظيف وجود الهيئة.

حدد المقيم السياسي في رسالته المشكلات التي «نواجهها» وهي:

«أ - هل يتوجب علينا الضغط على الحاكم بشدة لقبول مطالب الهيئة، أو القيام بإصلاحات جوهرية في الإدارة من أجل تخفيف التأييد الذي تحظى به الهيئة؟

ب - ماذا سنقول لقادة الحركة السياسية عندما يأتون لزيارتي أو الوكيل السياسي، وعندما يزور وفد منهم المملكة المتحدة لعرض قضيتهم كما يعتزمون؟»

وقد أشارت الرسالة إلى موقف الشيخ سلمان، حيث رفض اقتراح تعيين قضاة من خارج الأسرة الحاكمة، معتبرا أن الضغط عليه في هذا الموضوع سيكون أكبر من قدرته على الاحتمال.

كما أشارت إلى أن الشيخ سلمان يرى أنه يمكن إجراء بعض الترتيبات لتدريب القضاة بعد صدور القانون الجنائي، وأوضح الشيخ سلمان موقفه بأنه لن يمضي أكثر أو أسرع من ذلك إلا إذا صدرت تعليمات من بريطانيا التي عليها أن تتحمل المسؤولية عن النتائج. ويضيف المقيم السياسي إن الشيخ سلمان يعتقد أنه معتدل في سياسته

مقارنة بما تطلبه منه العائلة.

وقد حدد المقيم أسلوب التعامل مع الشيخ سلمان قائلًا إنه من أجل دفعه نحو إصلاحات جديدة يجب إبلاغه أننا نعتبر تلك الإصلاحات ضرورية من جانبنا كقوة حامية، وأن علاقتنا معه ستتغير إن لم تقر! ويضيف إن الشيخ سلمان قد يفضل التنحي عن الحكم بدلا من القبول بنصيحتنا المشروطة! ويؤكد المقيم أن هذا خيار يجب عدم المخاطرة باتباعه، ذلك أن الشيخ سلمان أفضل حاكم للبحرين حاليا، والبدلاء هم أشخاص آخرون من العائلة أقل كفاءة، أو حكم ديمقراطي بيد دماغوجيين قد يكونون تحت التأثير المصري، ويضيف أيضا إنه لذلك كما واجهنا حالة شبيهة في الكويت قبل عدة شهور - يجب علينا القبول بضغط محدود خوفا من بديل أسوأ، إلا أنه يستدرك بقوله «ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نسكت، فالشيخ يتحرك في الاتجاه الصحيح وسوف يستمر في ذلك حسب سرعته، ويمكننا زيادة تلك السرعة، ولكن طرق الضغط يجب أن تعتمد أسلوب الإنهاك وليس الحرب الخاطفة».

أما بالنسبة إلى كيفية التعامل مع الهيئة فيقترح المقيم السياسي عدم منحهم أي شعور بالراحة، وأن كل ما يمكن أن يقال لهم إنهم محظوظون بالإدارة الحالية، وأن هناك مجالا للتطوير، لكنه يحذر من صد الهيئة خوفا من بحثها عن دعم من دول أخرى في الشرق الأوسط. ولعله مما يلفت نظرنا أن هذه الرسالة التي تحدد ركائز السياسة البريطانية قد كتبت قبل أن تتضح الصورة، إذ لم يمض على الإعلان عن إنشاء الهيئة سوى ثمانية أيام!

وبعد أقل من أسبوع من تسلم الشيخ سلمان مطالب الهيئة صدر إعلان عن الحكومة يتضمن رد الشيخ على تلك المطالب. وقد تضمن

الإعلان رفض اقتراح المجلس التشريعي، وجاء نص الإعلان كما يلي «نعلم للعموم بأنه قد رفع إلينا بعض أناس كتابا متضمنا مطالب من جملتها الاقتراح بإنشاء مجلس تشريعي الأمر الذي لا يتأتى عمله غير أن حكومتنا جادة في بذل كل جهد مستطاع سعيا وراء تقدم البلاد ولإدخال الإصلاحات الممكنة في كل ناحية من نواحي النشاط وميادين العمل كما هو ظاهر للعيان وحدث فعلا في الماضي ويحدث في الحاضر وسيتوالى حدوثه وعلى شعبنا الكريم أن يتفاءل بالخير كما عود عليه وأن يتعاون مع الحكومة في السير الحثيث نحو الإصلاح والتقدم كما أن على الشعب أن لا يعتبر الإشاعات التي من مصادر غير موثوقة، بل يعتبر المصادر الرسمية الحكومية».

ورد على هذا الإعلان دعت الهيئة المواطنين إلى اجتماع عام عقد في ١١ / ٨ تم خلاله جمع التواقيع بهدف إثبات الصفة التمثيلية للهيئة كما تم جمع التبرعات.

وفي هذه المرحلة بدأ ضغط الإنجليز على الشيخ سلمان يزداد، في الوقت الذي كان هو يطالب الإنجليز بالضغط على قادة الحركة وتحذيرهم. وبدأ الشيخ سلمان يشكو من عدم وجود دعم واضح له من قبل الحكومة البريطانية.

وفي هذه الأثناء عمت البلاد إشاعات وأحاديث عن إضراب متوقع، ووسط هذه الأجواء التقى الشيخ سلمان بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٥٤ وفدا من أعضاء الهيئة، وكان الشيخ تحت انطباع أن الاجتماع يعقد بناء على طلب الهيئة، في حين كان الوفد تحت انطباع معاكس. ويبدو أن ترتيب الاجتماع كان بمبادرة من أشخاص يسعون لتقريب وجهات النظر، وقد استنكر الشيخ سلمان القول إن الاجتماع جاء بطلب منه، ورفض مناقشة المطالب، وخرج من غرفة الاجتماع.

وفيما يتجه الوضع نحو التأزم التقى عبدالرحمن الباكر الوكيل السياسي في ٢٣ / ١١ / ١٩٥٤ وأبلغه أنهم - الهيئة - صبروا طويلا وأنهم يبذلون ما وسعهم لتهدئة الناس، وهم لا يستطيعون فهم أسباب موقف الشيخ، وأنه إذا لم يحدث تقدم مع الشيخ خلال أسبوع فإن الهيئة لن تكون قادرة على تحاشي الإضراب العام. وأوضح الوكيل السياسي للباكر أنهم - الإنجليز - يرفضون الإضراب ليس لما يسببه من أضرار مباشرة فقط، بل لأنه يؤخر الإصلاحات. ويؤكد المقيم السياسي في رسالته المؤرخة في ٢ / ١٢ أن الانطباع الذي خرج به الباكر هو أن الإنجليز يدعمون الشيخ سلمان في مثل هذه الظروف. وتشير الرسالة نفسها إلى أن الوكيل السياسي ناقش الوضع مع الشيخ سلمان، الذي كان يرى أن شعبية الهيئة تعود لعدم نفي بريطانيا تعاطفها ودعمها لها، وطلب إلى الوكيل السياسي نشر تصريح مختصر يؤكد وقوف حكومة بريطانيا معه، ومع سياساته واستعدادها لدعمه عمليا عند الحاجة، إلا أن الوكيل السياسي - وإن أكد رغبة بريطانيا في اتخاذ كل ما يعزز ويدعم الشيخ سلمان وحكومته تساءل عن أفضل وسيلة وأفضل توقيت لمثل هذه الخطوة. وأوضح للشيخ أن مثل هذا التصريح يمكن أن يكون نوعا من التعليق على خطوات جديدة تتخذها الحكومة.

ويقول بلجريف إنه استدعى الباكر في ٢٥ / ١١ لمناقشة موضوع الإضراب، وأخبره ببعض المعلومات التي يعرفها عن الباكر وأصدقائه. وقال بلجريف إن الباكر ينتظر إشارة للتراجع عن الإضراب!

وفي محاولة من الإنجليز لإقناع الهيئة بالعدول عن الإضراب العام المقرر في ٤ / ١٢ / ١٩٥٤ اقترح الإنجليز على الشيخ سلمان في ٢٧ / ١١ / ١٩٥٤ من خلال بلجريف تشكيل لجنة لسماع وجهة نظر

الهيئة، إلا أن الشيخ سلمان رفض الاقتراح، فقام الوكيل السياسي بمقابلة الشيخ في ٣٠ / ١١ للحديث معه حول اقتراح اللجنة، وكان موقف الشيخ على حاله، إلا أنه أبلغ الوكيل السياسي أنه إذا كان تشكيل اللجنة هو اقتراح الحكومة البريطانية فيجب إبلاغه بذلك كتابيا. وبالفعل قام المقيم السياسي في اليوم التالي بزيارة الشيخ سلمان وسلمه رسالة رسمية تتضمن تحميله مسؤولية الأوضاع الداخلية في البحرين واقتراح تشكيل لجنة مصغرة يختار أعضاها تكون مهمتها سماع وجهات نظر العامة في الأمور التي تهمهم، على أن تقوم اللجنة بعد ذلك برفع تقريرها إلى الشيخ لاتخاذ القرارات المناسبة. وأوضحت الرسالة أن الحكومة البريطانية تدعم أي عمل قد يكون ضروريا لمصلحة البحرين في ضوء تقرير اللجنة. وأوضحت الرسالة أن تبني هذا الاقتراح سوف يمنح فرصة مناسبة للتعبير عن الرأي بطريقة منظمة ويزيل أي عذر للتذمر والاضطراب. وقد أبلغ المقيم السياسي الشيخ أن الإنجليز لن يدفعوه إلى اتخاذ أي خطوة تهدد وضعه كحاكم، لكنه من المهم الآن تحاشي الإضراب من خلال الإعلان عن تشكيل اللجنة. ويذكر المقيم السياسي أن الشيخ سلمان عارض توسيع صلاحيات اللجنة، وأبدى استعداده لتعيين لجتين واحدة لبحث إصلاح الشؤون الصحية، والأخرى للشؤون التعليمية. وفي النهاية تم الاتفاق على صيغة قرار تشكيل اللجنة، وأعلن عنه في ١٢ / ١ حيث جاء في الإعلان: «نحن سلمان بن حمد الخليفة - حاكم البحرين - نعلن للعموم أننا سنعين هيئة مكونة من ستة أشخاص للنظر في أمور المعارف والصحة، وهذه الهيئة ستحقق وتسمع آراء الأهالي في الأمور التي تمس مصلحتهم، وبعد سماع هذه الآراء ترفع الهيئة تقريرها إلى الحكومة وستتخذ الحكومة ما تراه لازما عمله في سبيل

رفاهية وتقدم البحرين». وذكر المقيم السياسي أن الوكيل السياسي سوف يقابل عضوين من أعضاء الهيئة، لحثهم على قبول اقتراح الهيئة وعدم تنفيذ الإضراب، وإبلاغهم أنهم سوف يخسرون أي تعاطف من الإنجليز إذا أصروا على الإضراب. وبالفعل قام الوكيل السياسي بمقابلة الباكر وعضو آخر في الهيئة صباح يوم ١٢/٢، وتداول معهما مسودة قرار إنشاء الهيئة، إلا أنهما أبلغاه عدم رضاهما عن القرار وعزم الهيئة على مقاطعة الهيئة الحكومية، والمضي قدما في تنفيذ الإضراب، وقدما اقتراحا بديلا؛ هو تشكيل لجنة محايدة أو لجنة يشارك فيها ثلاثة مواطنين، وثلاثة تعيينهم بريطانيا، وأن تشمل مهامها كل ما يتعلق بالمحاكم والشرطة، وتبحث المطالب الأخرى التي تقدمت بها الهيئة.. إلا أن الوكيل السياسي أبلغهما بعدم منطقية الاعتراض على الهيئة قبل معرفة أعضائها، وأن مشاركة الإنجليز فيها أمر غير جائز قانونا، لكنه قدم لهما تأكيدات حول شمولية مهامها. وقد كان لهذه التأكيدات تأثير إيجابي على موقفهما، إلا أنهما ذكرا له أن هذه التأكيدات لن تكفي لإقناع الناس. ويشير الوكيل السياسي إلى أن الباكر وسيد علي سألوا عن احتمال تدخل الإنجليز في حال وقوع اضطرابات، وأنه أبلغهما أن من يدعو للإضراب عليه أن يتحمل المسؤولية، وأن بريطانيا تؤيد الشيخ سلمان.

ومما يلفت النظر هنا أن اتصالات الباكر مع الإنجليز - وكما تكشف الوثائق - بدأت على الأقل في ١١/٢٣ كما أشرنا فيما سبق، وأن اجتماعا آخر عقد قبل الإضراب في ١٢/٢، وبرغم ذلك فإن الباكر يخفي في كتابه هذه الاجتماعات، حيث يقول: «وقد كانت هيئتنا في موضع الشك والريبة من علاقتها ببريطانيا. فقد كانت حكومة البحرين تعتقد بأننا على صلة بالإنجليز، وأنا لم نقدم على تكوين

الهيئة إلا بعد تأييد بريطانيا لنا، والحقيقة والواقع أنه لم يكن لنا أدنى صلة بالإنجليز، ولم أكن أعرف أحدا منهم، ما عدا السكرتير الثالث في دار المقيم السياسي، فقد كان يزورني في «مجلة صوت البحرين» يبحث معي النقاط العامة، ولكنني لم أطرق معه أي موضوع يتعلق بالمطالب الشعبية، ولم يكن هناك أدنى تفكير في ذلك الوقت بأن ستكون لنا هيئة، بل جاءت كما ذكرت سابقا عفو الساعة، لأسباب ذكرتها فيما مر من حديثي. وحينما تكونت الهيئة ابتعد عني ذلك الرجل، ولم أعد أنا أفكر في أمره لأنني انشغلت في تنظيم اللجان المتفرعة من الهيئة». ويضيف في موضع آخر «فكرت كثيرا كيف يمكنني الحصول على موقف الإنجليز دون أن أتصل بالإنجليز مباشرة فلم أجد إلا أن أجتمع بموظف بحراني في دار المقيم السياسي، وهو صديق لي من قديم، فاجتمعت به سرا..». ويضيف «ثم إنني لم أكتف بذلك بل اتصلت بصديق آخر لي يشتغل في دار المعتمد السياسي وطلبت منه أن يستشف من أصدقائه الهنود، الذين يتولون المراسلات السرية ويقرأون التقارير، موقف الإنجليز من الحركة وعن رأيهم فيها..».

وفي موضع آخر يقول «ثم جاء من نصحني أن أتصل بالسكرتير الثالث أو بمدير العلاقات العامة، الملحقين بدار المقيم السياسي من طريق غير رسمي، وقال إنني مستعد أن أمهد لك هذا الاجتماع إذا أردت في بيتي، وقلت له: هل هذا الاقتراح من عندك، أو أوعز إليك أن تقوم به، قال: فسره كما شئت، أحبته: سأفكر في الأمر، أما في الوقت الحاضر فلا أرى من الصلاح الاجتماع بأحد من الرسميين الإنجليز، وأنت تعرف أننا، ونحن لم نتصل بهم، متهمون بأننا مدفوعون من قبلهم، فكيف إذا تم الاجتماع؟ إن أعداءنا سوف

يتأكدون من ذلك ويشنون دعاية سيئة ضدنا في كل مكان. قال: أرى أن تظهروا للناس أنكم على اتصال بالإنجليز حتى يلتف حولكم الشعب أكثر، فإن معظم الشعب إذا وجدوا أن ليس لكم صلة بالإنجليز فربما فتر حماسهم، وانفضوا من حولكم، وإذا وجدتهم الآن مندفعين فإنهم يعتقدون الاعتقاد الجازم بأن الإنجليز وراء الحركة، وإلا من يجرؤ أن يقاوم حكومة البحرين ما لم يسنده الإنجليز، وهذا هو السبب الذي من أجله أدعوك للاجتماع بهم، ثم بث الدعاية بأنكم على صلة بالإنجليز حتى ولو لم تكن لكم صلة بهم الآن، والإنجليز من جانبهم لا ينفون ولا يؤكدون.. ويضيف إنه قال لهذا الشخص «هذا الرأي الذي تقوله صحيح، ولكنني شخصيا لا أرى داعيا للاتصال بهم في الوقت الحاضر، وسنرى ما تتمخض عنه الأيام من أحداث». ويضيف «إن الدافع القومي الذي دعاني أن أتجنب الاتصال بهم هو اعتقادي الجازم بأن الإنجليز وراء هذا التآمر واضطراب الوضع في البحرين، إذ هم الذين يسيرون سياسة البحرين الداخلية حسب أوامر يومية تصدر عن دار الاعتماد المرسله من قبل المقيم السياسي. وما حكومة البحرين إلا واجهة لتنفيذ سياستهم. ولهذا رأيت عدم الاتصال بهم وعدم الدخول في حرب سافرة معهم».

أما عن أول اتصال له مع الإنجليز - كما يقول - فقد كان أثناء الإضراب، أي بعد ١٢/٤، وهو الأمر الذي تنفيه الوثائق البريطانية التي كشفت أن أول اتصال له بالإنجليز كان على الأقل في ١١/٢٣.

وقبل موعد الإضراب تكثفت الجهود لإقناع الهيئة بالعدول عنه وسعت الحكومة والإنجليز لاستخدام فكرة تشكيل اللجنة، إلا أن الهيئة كانت مصرة على تنفيذ الإضراب، ففي ١٢/٣ أعلن الشيخ سلمان أنه قرر إجراء تعديلات في المحاكم والدوائر الأخرى، وأن

مسودة القانون الجنائي لدى المستشار القضائي، إلا أن الهيئة نفذت الإضراب العام... وحاول الشيخ سلمان التعجيل بإنهائه، فتم تسليم مسودة الإعلان عن تشكيل اللجنة إلى منصور العريض وأحمد فخر، لإقناع الهيئة بإنهاء الإضراب مقابل صدور القرار فور إتمام ذلك، إلا أن المحاولة فشلت، واستمر الإضراب الذي كان سلمياً ومنظماً تنظيمياً جيداً، ولم تحدث خلاله مشكلات، في حين أثبت بلجريف في مذكراته أن بعض الموظفين الذين لم يشاركوا في الإضراب، تلقوا تهديدات هم وعائلاتهم، فيما يشير الباكر إلى أنه إبان الإضراب «بدأت تنعكس الاتجاهات الخفية الكامنة في عقلية بعض أعضاء الهيئة وأعاونهم، تظهر في شكل شعارات يطلقونها لتغيير وضع البحرين كله... إن تلك الاتجاهات لا تعبر عن الرأي العام في البحرين، ولم تكن يوماً ما هدف الهيئة التنفيذية العليا، إنما كانت أوهاماً في عقول موتورة تصورت أنه قد آن الأوان للانتقام، ولكننا فوتنا عليهم ما أرادوه من شر للبحرين... إنه على أثر الشعارات الكثيرة التي كانت تنطلق من بعض الغوغائيين توهم دعيج بن حمد الخليفة، وهو الطامع في عرش البحرين، أن الفرصة سانحة له».. ويشير الباكر إلى اتصال معه أجراه شخص من طرف الشيخ دعيج في هذا الخصوص، إلا أن الباكر رفض بحث الموضوع، وطلب إلى الوسيط عدم عرض الفكرة «على أحد من كبار إخواننا الشيعة»!!

وفور انتهاء الإضراب في ١٠/١٢ أصدر الشيخ سلمان في اليوم التالي إعلاناً بتشكيل اللجنة فيما يلي نصه:

«إلحاقاً بإعلاننا رقم ١٢/١٣٧٤ المؤرخ ٦ ربيع الثاني ١٣٧٤ ٣ ديسمبر ١٩٥٤ نعلن بهذا أننا عيننا الأشخاص التالية أسماؤهم كأعضاء هيئة، للنظر في شؤون المعارف والصحة والمحاكم والأمن العام.

صاحب السمو الشيخ عبدالله بن عيسى الخليفة

المستر جي. دبليو. آر. سميث

الشيخ مبارك بن حمد الخليفة

الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة

الحاج أحمد بن يوسف فخرو

الحاج سالم العريض

٢- إن الهيئة سترفع لنا رأيها واقتراحاتها التي سندرسها، وسنعمل بما نراه ضروريا لصالح شعبنا ورفاهيته.

٣- (أ) نذكر شعبنا أن المستشار القضائي البريطاني المعين حديثا زاول مهام وظيفته منذ أكثر من شهر وكان يحضر المحكمة الجنائية منذ وصوله إلى البحرين.

(ب) أدخل تحسين كثير على مسودة القانون الجنائي، الذي نؤمل إنجازه خلال بضعة أسابيع.

(ج) قد عينا ضابطا بريطانيا كبير الرتبة، كان سابقا حاكم سيناء في مصر مدة عشر سنوات في وظيفة مساعد قمندان الشرطة. وكذلك عينا مفتش شرطة بريطانيا آخر، وقد وصل الاثنان وزاولا أعمالهما.

(د) قد عينا طبيبا بريطانيا جديدا كمساعد لكبير أطباء مستشفيات حكومتنا، وسيصل البحرين في منتصف شهر يناير القادم.

والتحقت بقسم مستشفى النساء طبية جديدة وذلك منذ ثلاثة أسابيع.

(هـ) إن مستشفى أمراض الصدر في دور الإنشاء.. وعيادة هذه الأمراض التي ستفتح خلال الأسبوعين القادمين تحتوي على آلة تصوير (أشعة X) جديدة ذات قوة عظيمة جدا.

٤ - مسودة قانون تحديد إجراءات الدكاكين والمحلات التجارية الواقعة في حدود بلدية المنامة، وافقت عليها الهيئة التي عينتها بلدية المنامة.

٥ - ستجرى انتخابات بلدية المنامة بعد شهر من تاريخه.

حيث إن جميع هذه الأمور قد كانت مما يهم مختلف سكان البحرين هذه الأيام، ننتهز هذه الفرصة لنحيط العموم بذلك علماً. غير أن ردود الفعل تجاه الإعلان لم تكن إيجابية، فقد كانت الهيئة ترغب بوجود ممثلين منتخبين فيها.

هذا ويبدو أن الهيئة سعت بعد الإضراب إلى تعزيز وجودها خارج البحرين، فبعث عبدالرحمن الباكر رسالة إلى الملك سعود بشأن الأحداث في البحرين، وقد جاء الرد في اليوم نفسه محذراً من استفادة «أطراف أخرى» مما يجري في البحرين، وأرسلت الهيئة رسالتها الأولى لوزارة الخارجية البريطانية، محددة من خلالها موقف الهيئة من الإنجليز وفيما يلي نص الرسالة:

«نرفق بطيه نسخة مترجمة من الكتاب الذي بعثناه باسم الشعب البحراني إلى صاحب العظمة حاكم البلاد، راجين أن تأمروا بدراسة ما جاء بين سطوره. لقد تعودنا أن نبعث بنسخ ما نتقدم به من مطالب أو احتجاجات أو غيرها إلى المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية، وإلى معتمد الدولة البريطانية في البحرين، وعودونا الصمت بما نتقدم به وما نشكو منه، وإذا ألححنا في الطلب قالوا كلمتهم التقليدية (نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية) وإننا يا صاحب الفخامة نعلم كما تعلمون مدى تدخلهم في جميع الأمور ولهذا رأينا أن نتصل بالأصل مادام الفرع لم يجدنا نفعاً. ونحن حينما نتصل بكم لا لكي تطووا شكوانا عما تفعله دوائركم السياسية هنا، بل

إننا نطالب - ومن حقنا أن نطالب - بأن ننظروا إليها بعين الاعتبار، لأننا نؤمن أن بريطانيا هي الحامية لنا. فمقابل ما تحرص به من حفظ لمصالحها في هذه البلاد، يجب أن تحرص على حمايتنا ورفع مستوانا وكل ما يقال خلاف هذا هو أمر لا نقبله أبدا.

إن أوضاعنا يا صاحب الفخامة بلغت حدا من التأخر لا يمكن السكوت عليها، وإن الاضطهاد والضييق والعنت الذي يلاقيه هذا الشعب لا بد أن يؤدي إلى انفجار لا تحمد عقباه.

لقد أعربنا للنواب المحافظين عندما زاروا البحرين في العام الماضي عما يعانیه هذا الشعب من المظالم، وما يريده من الإصلاح، وما نتطلبه من النظم، وظننا أنهم سينقلون إليكم ما قلناه لهم ويظهر أنهم، نسوا أو تناسوا ما قلناه على أثر خروجهم من الاجتماع.

إننا نطلب من حكومة صاحبة الجلالة أن تبعث لجنة للتحقيق عن الأوضاع السائدة في البلاد على أن تكون محايدة، مهمتها الاتصال المباشر بالشعب وممثليه، لا صلة لها بالمسؤولين لدى الحكومة الداخلية ولا الرجال السياسيين منكم في البحرين، كما فعل من سبقهم. ونؤكد لكم أنهم سيقفون على أمور ترتعد منها الفرائص. لقد أكدنا يا صاحب الفخامة مرارا وتكرارا للممثلين السياسيين عندنا أن مطالبنا هذه لا تتعارض مع مصالح الدولة البريطانية، بل إننا مستعدون أن نضم أيدينا في أيديهم للمصلحة المشتركة.

أملنا وطيد بأن حكومة صاحبة الجلالة ستنظر بعين الاعتبار لما تقدمنا به، وستنصح حكومة صاحب العظمة أن تستعمل الحكمة والعقل، فتلبي المطالب الشعبية المقدمة لها. وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق التحية والاحترام».

ومن الواضح جدا من عبارات الرسالة أنها تكشف بجلاء عدم

وجود أي مشاعر عداة ضد الإنجليز، فالهيئة تعتبر بريطانيا الحامية للشعب البحريني وتبدي عزم أعضاء الهيئة على التعاون مع بريطانيا! هذا وقد بدأت الهيئة التي شكلها الشيخ عملها، وحضر أمامها بعض المواطنين وتلقت رسائل واقتراحات، وكان الشيخ سلمان قد عين في ١٤/١٢ منصور العريض عضوا فيها.

لقد انتهى عام ١٩٥٤.. وكان الشيخ سلمان خلاله يرفض التجاوب مع «المطالب»، ويرفض أيضا «النصائح» البريطانية ما لم تتحول إلى «تعليمات».. في حين كان الإنجليز على اتصال مباشر مع الهيئة ويمارسون ضغطا على الشيخ سلمان، ولم يكن لديهم استعداد «لعزل» الهيئة بقدر استعدادهم «لاحتوائها». ولا يزال الوضع في البحرين قلعا، ومهيباً لأحداث أكثر خطورة، وخاصة أنه ظهر انقسام الرأي بين الإنجليز والشيخ سلمان، وزادت شعبية الهيئة وتضاعفت قوتها.